

حقيقته وهو القياس العقول او ما من ان يكون معلوما او مقبول لا انما هو ما هو عليه واما
 ايضا ومطلب القياس هو قياس ما من ان يكون مقبول وهو القياس القبول والمطلوب يقولون ان
 ما في القياس هو في الغرض الواحد المستلزمية لعمقها او عكسها باللازم لا يقتضي
 التبريق يقولون فلان بطريق ما للليل فهو سارق وقولنا لما كانت الشمس طالوتة وانها
 موافقة فلان كل منها حقيقة واحدة مستلزمية لغرضية اخرى وبهذا قياس لا يلائم
 قولنا فلان بطريق ما للليل وحده مستلزمية لقولنا فهو سارق بل هو قولنا فلان بطريق
 بالليل فهو سارق ولا نسب ايضا ان قولنا لما كانت الشمس طالوتة فالله هو موجود
 حقيقة واحدة مستلزمية لغرضية اخرى لانها على الاصح والواقع فيكون
 ما المقصود بكونه في قضيةه في قولنا في سلمت ابشاره لان مقتضى القياس
 لا يجيب ان يكون صادقا في نفس الامر فيشمل القياس الصادق المقدمات وهو
 وقولنا لم يكن عتبه اي سخن ذلك القول ليطبق في جميعها مستلزمية قولنا ان بعضه للمادة
 كقوله فلان لا شئ من الانسان يحرق وكل الحرق وانما يلزم منه الاشئ من الانسان فيكون
 لكن خصيصا للمادة لان نفس الغضايا بالغير لا يخضع للاستزاد الزائغ القبول في
 مقصدا لها اذا سلمت للغير عنها شئ كقولنا لبيتك ان تليق ببولها عنها ولو كانت
 الغير لمعرفه الغضايا بالبيت بملكها ان لعشمة الكافي وظلها الانواع وان الطريق
 لا يقتضي ذلك الغضايا لان العشيته المضمومة مع وقوله لبيتك ان تليق ببولها
 قوله ان طريقها مقدمه اجنبت وقوله ان تليق ببولها ان تليق ببولها بل هو
 اشاره الى وجوب مقادير التيقية كقولنا للعدد متباين والعدد ان يكون فكل
 فضاقيسا وللقدمه في قولنا ان كل ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب
 لاه وضحي فكل ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب
 التباين فكل ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب في ذلك ا ب
 الغضايا بالفضل واللا في ان اربع الاعداد لزم ان لا يكون نحو قولنا كما في مقادير
 قياسا وقد اجمعوا على ان قياس مقدمه عنصري وان اربع الاعداد لا يمكن ان يكون
 للكونه بالقياس الى الكس قياسا لانها وان كانت مقدمه واحدة بالفضل لانهما
 بحيث لا يمكن طبقا بل ترتيب الاضمية لكنها تغضايا بالعقود واعلم اننا سمي
 القياس قياسا لا جعل فيه التيقية المضمومة مساوية للقدمه في المقدمه المستلزمية
 لا في عن ترتيبها القياس فروع التيقية فغال وهو انه القياس على قسمين
 يسع استثناءه كما لا يخفى على الاستثناء ان كانت عبارة التيقية او مقصودها
 مذكورة فيها لعمد القياس بالفضل واما في فضل الاعداد المذكور في التيقية في القياس
 حاصل بالعقود ايضا كونه مستلزما على العرف ان التيقية ومع كون التيقية مذكورة بالفضل

في القياس انما هي في النادرة وبهتتها التباين في ذكره في القياس وانما هو عليه
 يوجهها عن كنه حقيقة وعن احتمال لازمها وجهد اضحى ما اورد والله اعلم
 وجوب التباين في التيقية ان كانته ففضل مذكورة في القياس كالمال بالالتيقية
 مقدمه على القياس وان مقتضىها لو كان بهتتها مذكورة في القياس لكان مقدمه على
 التيقية مقدمه على القياس فلا يفتقر الى مقدمه بها لقولنا كل ما كانت الشمس
 فالله موجود في كل ما كانته لانهما موجود في التيقية وهو في القياس مستلزمية
 مذكورة بعينها في هذا القياس هذا اني استدلكت عن القوم ولو كانت
 لقيض التباين وقلت لزم لمين موجود وانما السبب بطالونه لتقيضا
 وهو ايضا كنه مذكور في الفعل والافعال في سبب لانهما ان المذكور في فعلها ايضا
 بالفضل اعم الاضمية والاكروم الاوسط ا ب ك ف ا ب ك ف ا ب ك ف ا ب ك ف ا ب ك ف ا ب ك ف ا ب ك ف ا ب ك ف
 لم يكن فيه بالفضل في قولنا الانسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان
 حساس ولو كانت التيقية والافتضاها مذكورة في الفعل وان كانت مذكورة
 فيه بالقرينة والطالبه والاستثناء ان اذا استثنى عن التقديم منتج عن
 التباين والاستثناء تقيض التالي منتج تقيض المقدمه في التحول بالزومه
 واما في المنفصلة وان كانت حقيقه فاستثناءه عن كون منتج تقيض الكون
 واستثناءه تقيض كل منتج عن الكون وان كانت مائة المقدمه في الاستثناء
 يكون كل منتج تقيض للمقدمه وان كانت مائة المقدمه فاستثناءه تقيض كل منتج
 عن الكون والاشئ غير خافيه والاستثناء من غير ان متصل ان كانت
 الشرطية المذكورة قيمه متصله ومنفصل ان كانت منفصله والاقول
 ايضا على ان على ان كانت فالعلم من العلاقات العنصرية وشروط ان التباين على
 شرطية وادخلت هذا القدر اى ما يكون ترتيب القياس والتقييم وان
 ان توضع التيقية في القياس الاكثر الذي يسبقه اصغر منه في الغالب فعمل كونه
 اقلا وادوم في حملها التباين او فيكون التباين في التباين او فيكون التباين في التباين
 الغامضة فتاوى انيسى البر والوضوح لمين في الغامضة فيسى اصغر منه في
 زمتين على الاول ما ان الاضمية كثر او كثر في التباين في التباين او فيكون التباين في التباين
 اكثر او اقل او اعدل او اعدل بالعموم والعكس واجيب ما نظمته في التباين لا يخرج التباين
 فيها والقضية التي فيها الاضمية مضمومة لا يشتمل على الاضمية والقضية
 التي فيها الاضمية لا يشتمل على الاضمية ولا يشتمل على الاضمية ولا يشتمل على الاضمية
 لترسده ويرد في واسطحت بينه ما وحي قولنا كل ثلثه شكل وكل شكل ثلاثه اشكال